العربي، وتقديرها بأن العرب سيقاتلون أية قوة، أو ائتلاف قوي يحاول اقامة دولة يهودية في فلسطين؛ اضافة الى ان بريطانيا بدأت الانسحاب من جنوب فلسطين، على ان يكتمل الانسحاب في ١٥/٥/١٩٤٨. وكان رأي هيئة الاركان، في ضوء الوضع الجديد، انه «سيكون من الصعب جداً على الامم المتحدة ان تتمكن من تشكيل قوة قادرة على الحفاظ على الامن حتى لو رغب مجلس الامن الدولي في ذلك، بسبب ضيق الوقت اللازم» (مجموعة تقارير بعنوان "The Problem of Palestine" ؛ أهمها المؤرخ بـ ١٧/١٢/١٩٤٨ *Records of the Joint, Chiefs of Staff, part 2, 1946 - 1953 - The Middle East*).

واعتبرت هيئة الاركان المشتركة ان التورط العسكري الاميركي في فلسطين ضمن قوات دولية سيؤدي الى اضعاف قدرة القوات المسلحة على دعم السياسة الاميركية في مناطق اخرى، وخصوصاً في اليونان. واشتكت من ان هذه المشاركة ستعني، أيضاً، ان «تقديراتنا الحالية لاحتياجاتنا من الجيش والبحرية وسلاح الجو غير صالحة بالكامل، ومن الارجح ان نحتاج، في مثل هذه الحالة، الى تعبئة جزئية». ورأت هيئة الاركان ان تقديم الولايات المتحدة قوات ومعدات لفرض التقسيم بالقوة سينتج عنه «حقد عربي لا يعرف الصفح تجاه الولايات المتحدة». وبالنتيجة، فان «وصول الولايات المتحدة الى منطقة القواعد الاستراتيجية في الشرق الاوسط، والى نفط ايران والعراق والسعودية، سيكون، في جميع الحالات، ممكناً فقط باستعمال القوة». ومخاطر هذا الوضع كبيرة جداً، لأن نفط الشرق الاوسط «ذو اهمية حرجة لمستقبل امن الولايات المتحدة؛ كما ان انكار هذا النفط على العدو المحتمل، له، أيضاً، اهمية استراتيجية عظيمة». وقيمت هيئة الاركان الموقف السوفياتي بأن السوفيات سيستغلون أية فرصة لارسال قوات بشكل شرعي الى فلسطين، وانهم سيعارضون ادخال قوات اميركية الى هناك ما لم يتم ادخال قوات سوفياتية مماثلة. «ومن الممكن القول ان مصلحة السوفيات في زيادة النقمة العربية على الغرب يمكن ان تخدم بشكل افضل ببقائهم خارج المنطقة». لكن هيئة الاركان اعتقدت بأن السوفيات سيجدون من غير المسموح به لهم، استراتيجياً، أن يوفروا للولايات المتحدة فرصة انشاء قاعدة عسكرية في فلسطين «يمكن ان تشن منها الهجمات على قلب الاراضي السوفياتية». واستنتجت ان تكوين قوة دولية بدون مشاركة الاتحاد السوفيات، أو الولايات المتحدة، أو كليهما، لا يمكن ان يعتبر جدياً، وذلك للاسباب التالية (*"Foreign Relations..."*, *op. cit.*, p. 631).

- انه لا تتوفر قوة منظمة، ومدربة، تستطيع ان تؤدي المهمة وتحظى بموافقة الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة.

- عدم امكانية انشاء قوة متطوعين، وتدريبها، وتنظيمها، وتسليحها، خلال الفترة الزمنية المتبقية على اكتمال الانسحاب البريطاني وفي ضوء التحديدات التي تفرضها الحاجة الى موافقة اميركية ـ سوفياتية على مثل هذه القوة. ويبقى الاحتمال الوحيد، اذا اريد لقرار التقسيم ان ينفذ بواسطة قوات من الخارج، هو قوة دولية تضم قوات اميركية وسوفياتية متوازنة.

وعندما تدارست هيئة مجلس الامن القومي السياسة الاميركية تجاه فلسطين في اواسط شباط (فبراير)، ظهر التباين في الموقف حول التقسيم. وكانت الاستنتاجات كالتالي (المصدر نفسه):

- ان أي حل للمشكلة الفلسطينية يستدعي مشاركة سوفياتية مباشرة في الادارة، أو السياسة، أو العمليات العسكرية، هو خطر على امن الولايات المتحدة.

- يجب على الولايات المتحدة ان تستمر في تأييد خطة التقسيم في الامم المتحدة بكل الاجراءات، باستثناء تدخل قوات اجنبية من الخارج. وقد اعترض الاعضاء العسكريون في مجلس الامن القومي على هذه النقطة، وعرضوا بديلاً منها ان على الولايات المتحدة ان توقف سياستها الداعمة للتقسيم وتبدأ بالبحث في حل آخر للمشكلة؛ ويجب، لذلك، ان تدعو، بسبب الاوضاع الناشئة، الى جلسة طارئة للجمعية العامة لاعادة دراسة المسألة الفلسطينية. وفي حالة انعقاد مثل هذه الدورة، رأت هيئة مجلس الامن القومي ان على الولايات المتحدة ان تطرح فكرة تشكيل مجلس وصاية دولي على فلسطين؛ واذا اقتضى الامر، يجب ان يتضمن الاقتراح